مصدر في وزارة النقل لـ«الوطن»:

الأجواء السورية آمنة والفريق الفني الأردني استطلع واقع المطارات

| محمد راكان مصطفى

أكد مصدر في وزارة النقل لـ«الوطن» تلقي الوزارة عدة طلبات خلال الشهر الفائت من شركات طيران عربية ترغب باستئناف عملها إلى المطارات السورية، والعبور في الأجواء السورية.

وبيّن المصدر أن الفريق الفني الأردني استطلع واقع المطارات السورية، مؤكداً انفتاح الجانب السوري وجاهزيته، وبأن الأجواء السورية آمنة حيث إن الطائرات السورية التابعة لمؤسسة الطيران العربية السورية والخاصة، وطائرات الأصدقاء مستمرة في العمل وبصورة طبيعية تقلع وتهبط بشكل يومي إضافة إلى أن شركة طيران عراقية تقوم حالياً بالتشغيل من وإلى سورية وفق برنامج منتظم.

وكان وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي أكد لوكالة سبوتنيك أن بلاده تنوي استئناف حركة الطيران إلى سورية فور تلقي الخبراء الفنيين ضمانات من السلطات السورية بوجود المستوى المطلوب من السلامة للطائرات.

وكان فريق من الخبراء الفنيين من هيئة تنظيم الطيران المدني الأردنية قد توجه يوم الخميس إلى دمشق لفحص المسائل المتعلقة باستئناف رحلات طيران الخطوط الأردنية إلى سورية.

وقال وزير الخارجية الأردني: إن قرار منع الطائرات الأردنية من التحليق فوق الأجواء السورية اتخذ بناء على التقييم الأمني، مضيفاً: كان ثمة فريق فني في سورية منذ بضعة أيام، ولو اطمأن ذلك الفريق لعدم وجود تهديد لرحلات الطيران، فستناقش السلطات المعنية في كلا البلدين إمكانية استئناف تلك الرحلات فوق الأجواء السورية، وتابع الصفدي: من جانبنا، بالطبع، فالقرار متوقف على التأكد من ضمان السلامة.

وأكد الوزير أن القرار سيكون فنياً بشكل بحت، فقال: المناقشة هي فنية، وما أن يتم استكمال التقييم الأمني، وما أن يرضى المسؤولون المعنيون لعدم وجود مخاطرة أمنية، سوف يناقش الجانبان الترتيبات اللازمة لاستئناف الرحلات.

«تربية اللاذقية» لـ«الوطن»: ٢٣٧ ضبطاً للتسرب المدرسي في الفصل الأول

| اللاذقية - عبير سمير محمود

تتفشى ظاهرة التسرّب بشكل كبير في اللاذقية، إذ يرى المارون في شوارع المدينة انتشار أعداد كبيرة من التلاميذ باللباس المدرسي في الحدائق والمقاهي وحتى على الأرصفة خلال أوقات الدوام المدرسي، في مشهد يومي يثير التساؤلات عن الطرق التربوية والأسرية لمواجهتها.

التقت «الوطن» عدداً من الطلاب المتسربين خلال أوقات الدوام المدرسي، في أماكن متفرقة من المدينة، وعن سبب غيابه عن مدرسته يقول أحدهم «مللت التعليم في الصف والحصص تشبه بعضها، فالأستاذ يقرأ الدرس ولا يشرحه، لذا وجدت من الأفضل أن أقرأه بنفسي في المنزل وأتسلى وأصدقائي بدل الحضور للمدرسة وتضييع الوقت»، على حين قال آخر إنه أستاذه الخصوصي سيعيد له ما يقوله الأستاذ في المدرسة، ما يسبب له حالة من الملل بسبب تكرار المعلومات، الأمر الذي يدفعه للتواجد في الحديقة مع رفاقه في وقت المدرسة ليعود إلى بيته يكون أستاذه «الذي لا مهرب منه» في انتظاره، على حد تعبيره.

على حين هناك أسباب أخرى للتسرب ومنها إجبار الأهل لأبنائهم بالعمل بدل الذهاب إلى المدرسة رغم تسجيلهم فيها، إضافة إلى امتناع الطالب عن الدوام بسبب ظروف نفسية واجتماعية يعيشها تنعكس سلباً على واقعه التعليمي، بحسب ما يرى أحد المختصين في علم الاجتماع.

وبالعودة إلى مدير التربية في اللاذقية عمران أبو خليل، بيّن لـ«الوطن»، أنه وخلال الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩، تم تسجيل ٢٣٧ ضبطاً تخص الطلاب المتسربين في مرحلة التعليم الإلزامي «من الصف الأول الابتدائي وحتى الصف التاسع الإعدادي»، مبيناً أن ولي الأمر يحال إلى القضاء أصولاً.

وعن المرحلة الثانوية، كشف أبو خليل أنه تم ترقين قيد ٥٢١ طالباً بسبب الغياب عن المدرسة، وذلك خلال الفصل الأول من العام الدراسي الجاري.

ونوّه أبو خليل بتعريف التسرب المدرسي، وهو أن ينقطع الطالب عن مدرسته مدة خمسة عشر يوماً فأكثر بشكل متواصل وبلا أي تبرير.

ولفت مدير التربية إلى تشكيل لجنة مختصة مؤلفة من مدير المدرسة وأمين السر فيها، والمرشد النفسي أو الاجتماعي ومختار الحي الذي تتواجد فيه المدرسة، لمتابعة أمور الطلبة المتسربين منها، وحث أولياء الأمور على إقناع أبنائهم بالعودة إلى المدرسة، أو مواجهة عقوبة الحبس بتطبيق القانون في حال لم يتم إرسال الأبناء إلى المدرسة، إضافة إلى دفع غرامات مالية تصل إلى خمسة عشر ألف ليرة سوريّة.

وذكر أبو خليل أن عدد الطلاب في مدارس اللاذقية وصل إلى ٢٦٧١٠٣ طلاب وطالبات في الحلقتين الأولى والثانية والمرحلة الثانوية، موزعين على ١٢١٧ مدرسة.

تثبيت ٢٥ عقد زواج يومياً وضغط كبير على المحكمة الشرعية

العيدان: ٣٠٠ سجين سلموا أنفسهم من أصل ٥٥٠ فاراً ومحاكم الرقة عادت بما فيها الجنايات

| محمد منار حميجو

كشف محامي عام الرقة خليل عيدان أنه يتم يومياً تثبيت حتى ٢٥ عقد زواج بالإضافة إلى النسب في المحافظة، مؤكداً أن هناك ضغطاً كبيراً على المحكمة الشرعية في هذا الموضوع.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أعلن العيدان أن نحو ٣٠٠ سجين سلموا أنفسهم إلى العدلية من أصل ٥٥٠ كانوا فارين حينما كانت المدينة خارج سيطرة الدولة، موضحاً أن منهم من يستكمل محكوميته وآخرين شملهم العفو وتم إطلاق سراحهم بحسب الحكم الذي شمله.

وأوضح العيدان أن هذا الملف يتم علاجه بحسب الجرم الذي ارتكبه السجين وبالتالي يتم تسوية وضع السجين الذي يسلم نفسه بحسب حالته الجرمية، مبيناً منهم ارتكب جرائم جنائية وآخرون جنحية أو مخالفات وفي هذه الحالة إذا كانت الجريمة مشمولة بالعفو يتم تشميلها.

وأكد العيدان أنه تم تحويل محكمة السبخة إلى قصر عدلي للمحافظة تشكل جميع الاختصاصات والمحاكم سواء كانت مدنية أم جزائية أم جنائية أم شرعية، إضافة إلى النيابة العامة، لافتاً إلى أن المحامي العام بدأ عمله من داخل المحافظة منذ ٢٠ الشهر الحالي.

> كف البحث تصل حتى ١٠ يومياً

وأوضح العيدان أن العدلية بدأت عملها من الصفر باعتبار أن الدعاوى القديمة مازالت داخل مدينة الرقة، مؤكداً أنه بدأ من أمس الأول تقديم طلبات من الأهالي لترميم الدعاوى القديمة الخاصة بهم.

وأشار العيدان إلى أنه يومياً من الممكن أن تصل طلبات كف البحث إلى ١٠، كاشفاً أنه طلب إحداث فرع أو قسم للأمن الجنائي في مدينة السبخة التي يتواجد فيها القصر العدلي للتنسيق في الأعمال المتعلقة بين العدلية والأمن الجنائي.

ولفت العيدان إلى أن شعور الأهالي سواء الذين يقطنون في المناطق المحررة أم مناطق ميلشيا «قسد» رائع جداً ويبشر بالخير باعتبار أن عودة القضاء يدل على رجوع رمز من رموز الدولة وخصوصاً أنه المعني في الحفاظ على الحقوق وإعادتها إلى أصحابها.

وأضاف العيدان: تفاجأت بالتجاوب الكبير من الأهالي وأن الإقبال على القصر العدلي يومياً بالمئات، مؤكداً أن هناك أكراداً جاؤوا من آخر نقطة في المحافظة وهي تل أبيض للمباركة في عودة القصر العدلي إلى المحافظة وهذا يدل على أن معظم الأكراد وطنيون إضافة إلى أن القصر العدلي مفتوح أبوابه لكل السوريين سواء كانوا عرباً أم أكراداً لأن الجميع سوريون.

وأشار العيدان إلى بعض المشاكل التي تواجه العدلية وخصوصاً في الكهرباء والاتصالات وهي مفقودة، موضحاً أنه تم حل مشكلة الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية في حين الاتصالات تعتبر أكبر إشكالية، مضيفاً حالياً أستخدم جوالي الشخصي لحل بعض المشاكل التي تواجه موضوع الاتصالات.

ورأى العيدان أن عودة القضاء يعطي الأمل للمواطنين بأن سيادة الدولة عادت إلى المنطقة وبالتالي أي مواطن يشعر أنه ظلم في موضوع معين من الممكن أن يراجع القضاء لأخذ حقه باعتبار أن جميع الاختصاصات أصبحت موجودة.

٢,٥ مليار ليرة أرباح حديد حماة العام الماضي

| حماة – محمد أحمد خبازي

كشف مدير عام الشركة العامة للمنتجات الحديدية والفولاذية في حماة أحمد طنب أن الشركة استطاعت العام الماضي تحقيق أرباح بقيمة ٢,٥ مليار ليرة، رغم المعوقات التي تواجه العمل والإنتاج فيها، وأبرزها عدم توافر الخردة بما يلبي حاجتها الإنتاجية ورفع سعر الطن منها إلى ٧٧,٥ ألف ليرة بعدما كان بـ٣٥ ألفاً، ومعاناتها الشديدة من التغذية الكهربائية غير المستقرة ولا الدائمة لها.

وبين طنب أن المؤسسة باعت خلال العام الماضي ٢٤٨٧ طناً من الحديد المبروم، بقيمة ٦٩٨ مليون ليرة، ومن البيليت ٤٠٠٠٢ طن بقيمة ١٠,٢ مليارات ليرة، وذلك من أصل الكمية المنتجة فعلياً وقدرها ٤٥٠٧٧ طناً، ومن المطروقات الفولاذية ١١٧ طناً بقيمة ٢١٣,٧ مليوناً ليرة، وذلك من أصل الكمية المنتجة وقدرها ١٤٠ طناً، ليبلغ مجموع مبيعاتها ١١,١ مليار ليرة.

وبيّن المدير العام للشركة لـ«الوطن» أن العام الماضي كان أفضل من سابقه إنتاجاً ومبيعات، حيث تم إنتاج ٤٩٣٦ طن من الحديد المبروم من أصل الكمية المخطط لإنتاجها والمقدرة بـ٥٨٧٠٠ طناً، وبيع ٦٧٨ طناً بقيمة ١٩٣ مليون ليرة، ومن البيليت ٢٥١٩٧ طناً من اصل الكمية المخطط لإنتاجها والمقدرة بـ١٠٠٨٠٠ طن، وبيع ٢٢٨٢٩ طناً بقيمة ٥ مليارات ليرة، لتصبح قيمة المبيعات الإجمالية خلال عام ٢٠١٧ ما مجموعه ٥ مليارات و٢٩٦ مليوناً ليرة.

وأما أرباح الشركة خلال العام ذاته فبلغت ٥١٠ ملايين ليرة، بعد أن استطاعت تسديد ٢,٥ مليار ليرة من الديون المترتبة عليها للمصارف الوطنية التي اقترضت منها لتمويل برامج وخطط تطويرها وتحسين إنتاجها كماً ونوعاً.

قباقيبي: تنعكس إيجاباً على طلاب البلدين ومختلف مناحي التعليم

توقيع اتفاقيتي تعاون بين جامعتي دمشق وطهران وبرامج زمنية للتنفيذ لكي لا تبقى «حبراً على ورق»

| فادي بك الشريف

وقع رئيسا جامعة دمشق الدكتور محمد ماهر قباقيبي وطهران محمد أحمد بادي اتفاقيتي تعاون بين الجامعتين لتطوير التعاون الأكاديمي والثقافي والعلمي بين الجامعتين.

وفي نص الاتفاق الذي «حصلت «الوطن» على نسخة منه» ركز على التنسيق المشترك في مجال البحث الأكاديمي وإقامة الندوات العلمية، وإنشاء برامج علمية مشتركة تخصصية وتبادل الطلاب على صعيد الإيفاد، والإشراف المتبادل على أبحاث الماجستير والدكتوراه والتطوير المشترك للمعاهد البحثية والتقنية العليا.

كما تضمن أهمية التعاون في مجال اللجان العلمية لأبحاث الماجستير والدكتوراه، وتطوير برامج الدراسات العليا المشتركة وتسهيل النشر والتأليف، وربط المواقع الإلكترونية للجامعات المشاركة في الاتفاقية، مع التركيز على الإيفاد ومختلف النواحي التعليمية المتعلقة بالجامعتين ما ينعكس على الطلاب في مختلف مراحل سنوات الدراسة، إضافة إلى تسليط الاهتمام على الدراسات العليا والمنح الجامعية المقدمة من إيران لمصلحة جامعة دمشق عن طريق وزارة التعليم العالي.

وحضر توقيع الاتفاق من الجانب السوري رئيس الجامعة ونائبه للشؤون العلمية الدكتور عصام خوري وعمداء كليات الإعلام والاقتصاد والطب البشري وطب الأسنان والحقوق والزراعة والهندسة المدنية والهندسة الميكانيكية والمعمارية إضافة إلى مدير العلاقات الثقافية في وزارة التعليم العالي، ونقيب المعلمين في جامعة دمشق يوسف المرزوقي.

وأكد رئيس جامعة دمشق عقب توقيع الاتفاقية أهمية تفعيل هذه الاتفاقيات ووضع برامج زمنية محددة لتنفيذها لكي لا تبقى «حبراً على ورق»، لافتاً إلى ضرورة المتابعة لما فيه مصلحة الجامعتين ولاسيما أن الاتفاقيات تنعكس على الطلاب بمختلف المراحل إضافة إلى الدراسات العليا، وذلك بهدف الارتقاء بالعلاقات الثقافية والتعليمية لمستوى العلاقات السياسية المتميزة بين البلدين.

وأكد رئيس جامعة طهران أهمية اللقاء الذي يضم عمداء معظم كليات جامعة دمشق وأهمية تواصلهم مع نظرائهم الإيرانيين لتفعيل جميع الاتفاقيات.

هذا وتم تشكيل لجنة ممثلة بعميدي كليتي الطب البشري وطب الأسنان والدكتور عصام خوري مهمتها التنسيق مع الجانب الإيراني لتنفيذ بنود الاتفاقية بالسرعة الممكنة وعدم التأخير أو التراخي على الإطلاق.

وسبق توقيع الاتفاق جولة للوفد الجامعي السوري على عدد من المراكز البحثية في جامعة طهران والمديريات والمكتبة المركزية واطلع على عدد من الكليات في جامعة طهران.

وقال عميد كلية الإعلام بجامعة دمشق (عضو الوفد) الدكتور محمد العمر: إنه في هذا الظرف الصعب للبلدين لابد من التعاون في الجوانب العلمية، وتفعيل التعاون العلمي مع إيران لما فيه مصلحة مشتركة والاستفادة من الخبرات الإيرانية المتطورة والمتميزة بكل المجالات العلمية في إيران، مضيفاً إن هذه الزيارة لابد من أن تليها زيارات أخرى من الجامعات السورية لتوقيع العديد من الاتفاقات.

وأكد العمر أن الجانب الإيراني رحب بجميع المناحي العلمية والأكاديمية المطروحة من الوفد السوري ووعد بتقديم جميع الخبرات المتبادلة، لتشمل الاتفاقية مختلف الطلاب، الأمر الذي يطور موضوع الإيفاد والمنح الجامعية والتبادل الثقافي وكل ما يتعلق بالتعليم العالي الأكاديمي.

من جانبه بيّن عميد كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور عدنان غانم لـ«الوطن» أنه طرح مشروع اتفاق حول ماجستير أكاديمي في مجال الصيرفة والتأمين الإسلامي، ولاسيما أن لإيران خبرة في هذا المجال، تزامناً مع انتشار المصارف الإسلامية في سورية والاستفادة من خبرة إيران.

هذا وأبدى رئيس جامعة طهران اهتمامه بمشروع الدكتور غانم، ووجه بتشكيل لجنة من كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة طهران للتنسيق مع عميد كلية الاقتصاد بجامعة دمشق بهذا الخصوص بهدف وضع المشروع المطروح في السكة الصحيحة والعمل على تفعيله بالشكل المطلوب.

والتقى الوفد معاون وزير التعليم العالي د. مجتبى صديقي الذي أكد بدوره اهتمام وزارة التعليم الإيرانية بتقديم كل الخبرات التكنولوجية التي تتميز بها الجامعات الإيرانية إلى جامعة دمشق حيث يوجد مركز خاص بالتكنولوجيا في كل محافظة إيرانية.

ودعا إلى تجديد الاتفاقية الموقعة مع وزارة التعليم العالي السورية المتعلقة بالتبادل الطلابي حيث انتهت مدتها، وتمنى أن تكون جامعة دمشق جسر تواصل جميع الطلاب السوريين والإيرانيين.

البطاقة الذكية للبنزين في ريف دمشق الخميس

وصول باخرتي غاز وتعثر وصول اثنتين أخريين

| عبد المنعم مسعود

كشف مصدر مسؤول في وزارة النفط عن وصول باخرتين أول أمس السبت محملتين بكمية ٥٠٠٠ طن من مادة الغاز المنزلي وذلك بحمولة ٢٥٠٠ طن لكل باخرة.

ولفت المصدر إلى أنه كان من المفترض وصول أربع نواقل إلا أن ناقلتين تعذر وصولهما لأسباب فنية موضحاً أن عملية تواتر وصول البواخر خلال الفترة الأخيرة أدى إلى انفراج واضح وملموس في الطلب الحقيقي على المادة.

وأشار المصدر إلى أن وحدات التعبئة في القطر تعمل بطاقة قصوى لتلبية الاحتياجات الحقيقية للمستهلكين وأن عملية توزيع المادة على المستهلكين مستمرة سواء من اللجان التي تشكلها المحافظات أم من السورية للتجارة.

وأوضح المصدر أن دفء الجو خلال الأسبوع الماضي وهذا الأسبوع ساعد في إزالة الاختناقات التي حصلت نتيجة الطلب المتزايد على المادة من المستهلكين نتيجة استخدامها في التدفئة.

وكانت «الوطن» تلقت عدداً من الشكاوى حول توزيع المادة في دمشق وريفها خلال الأسبوع الماضي وأكد مستهلكون في الزاهرة عدم قدرتهم الحصول على مادة الغاز المنزلي بسبب قلة المعروض من المادة، وبين المستهلكون في شكواهم أن سيارة لتوزيع الغاز المنزلي محملة بـ١٦٠ أسطوانة وصلت صباح الثلاثاء لم يستطع المسجلون عليها لدى المختار من الحصول على أسطواناتهم التي دفعوا ثمنها مسبقاً في الليل بموجب وصولات تحفظ لهم دورهم ووفقاً للمشتكين، فإن ١٧ شخصاً فقط حصلوا على أسطوانات على حين لم يستطع البقية أن يحصلوا على شيء متسائلين أين ذهب باقي الأسطوانات.

وفي السياق كشف المصدر عن أن وزارة النفط تستعد لإطلاق البطاقة الذكية للسيارات العاملة على مادة البنزين في ريف دمشق الخميس القادم.

وذلك بعد أن تم إنجاز جميع البنى التحتية اللازمة للمحطات في ريف دمشق وتزويدها بالأجهزة اللازمة وتدريب العاملين فيها على آلية عمل الأجهزة لافتاً إلى أنه سيلي ذلك بعد أيام تطبيق البطاقة الذكية على الآليات العاملة على مادة المازوت.

ويبلغ عدد محطات الوقود العاملة في ريف دمشق أكثر من ٢١٠ محطات وقود للقطاع الخاص منها ١٦٠ محطة وقود تقوم على توزيع مادتي البنزين والمازوت وذلك إضافة إلى ٢٠ خزاناً ومحطتي وقود للقطاع العام.